دَوالُّ التَّقليلِ في اللغةِ العربيّةِ

أ.م.د. محمد إسماعيل عبد الله م.د. رياض حمود حاتم
جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية جامعة بابل/ كلية الدراسات القرآنية

Indicators of Decrease in Arabic

Ass.Prof.Dr. Muhammad Ismaeel Abdullah Lec.Dr. Riyadh Hmood Hatim
College of Education College of Studies of Quran
University of Babylon
reyadalmalekey@gmail.com m.alqasm88@gmail.com

Abstract

Lessing is in number and ratio. Countable things are many. In Arabic, there are many expressions used to give the meaning of number like several, few, many, and so on. Lessing in ratio is used with uncountable things.

Keywords: lessing, minimizing, much, few.

الملخّص

التّقليل يكون في العدد والنسبة. أما التقليل في العدد، فإن الأشياء التي تعدّ وتحصى كثيرة. وقد كان للعرب في ضبطها شؤون ومسالك منها ما عرف عند الناس كبَعْض ونُتْفَة وقليل وكَم وجزء وأمثال ذلك. ومنها ما لم يكن ظهوره هيناً ومسلكه واضحاً بيناً. وقد تعسّر على كثيرين ممن أرادوا الإحاطة به وبأمثاله. أما التّقليل في النسبة، فهو التّقليل في الأشياء غير القابلة للعدّ والإحصاء. ويكون إظهار التقليل فيها في الجملة في ما يظهر من معنى يبرز فيه التقليل كتقليل همة الرجل مثلاً وسعيه، أو عمله أو ما شابه ذلك.

كلمات مفتاحية: التقليل. التصغير. التكثير. الإقلال. القلة.

المقدمة

التقليل يكون في العدد والنسبة. أما التقليل في العدد فإن الأشياء التي تعدّ وتحصى كثيرة. وقد كان للعرب في ضبطها شؤون ومسالك منها ما عرف وشهر عند الناس كبعض ونتفة وقليل وكم وجزء وأمثال ذلك. ومنها ما لم يكن ظهوره هيناً ومسلكه واضحاً بيناً. وقد تعسر على كثيرين ممن أرادوا الإحاطة به وبأمثاله. إلا أن عين الباحث البصير قد رصدت مثل ذلك الكثير. وإننا إذ نهيب بعلمائنا الأجلاء ممن خبر اللغة وعرف فنونها واستقصى أساليبها في التعبير، نقول إن علماء العربية قد فطنوا لمثل هذه الأساليب وانتبهوا لصور التعبير الدقيق بها فذكر بعضهم مثل هذه الأساليب في كتبهم ومؤلفاتهم. منهم العلماء الأوائل ومنهم المتأخرون ومنهم المحدثون الذين سطّروا مثل هذه الكيفيات في كتبهم فاهتدينا لبعضها وذكرنا ما سقطت عيوننا على ما ذكروه منها.

أما التقليل في النسبة، فهو التقليل في الأشياء غير القابلة للعدّ والإحصاء. ويكون إظهار التقليل فيها في الجملة في ما يظهر من معنى يبرز فيه التقليل كتقليل همّة الرجل مثلاً وسعيه أو عمله أو ما شابه ذلك.

والتقليل يقابل التكثير قال أبو البقاء الكفوي: ((التكثير: يكون باعتبار العدد والكمية ويقابله التقليل، والتكثير يستعمل في الذوات والإكثار في الصفات))[1]، ويقول أيضاً في تعريف التقليل:((هو رد الجنس إلى فردٍ من أفراده، لا تنقيص فردٍ إلى جزء من أجزائه))[2] أي إرجاع الموضوع إلى جزءٍ من مكوناته، وليس هو إنقاص مكوّن من تلك المكونات.

(1) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: 308.
(2) المصدر السابق: 313.

وقد جاء هذا البحث ليدرس دوالّ التقليل في التعبير العربي وما ترشّحت منها دلالاتٌ تلاطف القِلَّة والتَّقليل، وقد قسّمنا البحث على مقدمة وثلاثة مطالب وخاتمة، درس المطلب الأول دلالة الحروف على التقليل من مثل (ربّ) و(قَدْ) و(ربَّما) وغيرها، ودرس المطلب الثاني بعض الوظائف النحوية التي تدل على التقليل من مثل (المعرفة) و(جموع القلة) و(المفرد و التثنية) و(التصغير)، ودرس المطلب الثالث دلالة الأفعال على التقليل، ولم يجد البحث سوى الفعل (قلَّما) دالاً على التقليل فدرسه وحده في مطلب مستقل.

المطلب الأول: دلالة الحروف على التقليل

كثيرة هي الحروف وكثيرة هي الدلالات التي تأتي بها. وللتقليل حروفٌ تدلّ عليه. منها ما جاء على التقليل في أصل وضعه، ومنها ما تشارك مع التقليل بدلالات أخرى، كـ(ربّ) و(كم) و(قد) وأمثال ذلك.

وفي ما يأتي بحث هذه الحروف لمعرفة دلالاتها على التقليل:

أولاً: دلالة (ربّ)

وهي من أشهر الحروف الدالة على التقليل، ذكرها النحويون من الخليل إلى نحويي عصرنا، هذا على أنها حرف دالٌّ على التقليل، قال الخليل: ((و(رُبَّ) كلمة تفرد واحداً من جميع يقع على واحدٍ يعنى به الجميع، كقولك: رُبَّ خَيْرٍ لَقِيتَه))[1]، وهذا الإفراد على سبيل التقليل، وليس على سبيل الاستثناء؛ لأنّ الاستثناء يكون بإخراج قليل من كثير، وصرّح المبرد بدلالتها الرئيسة على التقليل، قال: ((و(رُبَّ) معناها الشيء يقع قليلاً، ولا يكون ذلك الشيء إلا منكوراً؛ لأنه واحد يدل على أكثر منه... ولا تكون (ربّ) إلّا في أولّ الكلام؛ لدخول هذا المعنى فيها))[2]، وقال في موضع آخر: ((لأنّها لا تخصّ شيئاً، فإنما معناها أن الشيء يقع ولكنه قليل، فمن ذلك قوله:

يَا رُبَّ مِثْلِكِ فِي النساءِ غَرِيرةٍ... بَيْضَاءَ قَدْ مَتَّعْتُهَا بِطلاقِ

وقوله:

يَا رُبَّ غابِطِنا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ... لاَقَى مُباعَدَةً مِنْكُمْ وحِرْماناً

يريد: غابط لنا، لأنه لو عنى واحداً بعينه لم يكن للكلام معنًى؛ كما لا تقول: ربّ عبد الله، ولا ربّ غلام أخيك))[3].

وقد اشتهرت (ربّ) عند النحويين أنّها تدلّ على التقليل، قال ابن السراج: ((رُبَّ: حرفُ جرٍّ، وكان حقُّه أن يكون بعد الفعل موصلًا له إلى المجرور كأخواته إذا قلت: مررت برجل وذهبت إلى غلام لك، ولكنه لمّا كان معناه التقليل وكان لا يعمل إلا في نكرة فصار مقابلًا لـ(كم) إذا كانت خبراً))[4]، فهو حرف في تكوينه دالٌّ على التقليل في دلالته، متقدمٌ في التركيب الجملي يأخذ الصدارة دائمًا ويدخل على النكرات وتختتم جملته بالجمل الفعلية على الغالب، قال ابن جني: ((ومعنى (ربّ) التقليل، وهي مختصة بالنكرات دون المعارف تقول: ربَّ رجلٍ لَقِيتُه أي ذلك قليل، وضدُّها (كَمْ) تقول: كمْ عبدٍ مَلَكْتَ، أي ذلك كثير))[5]، ومعنى تقليلها تقليل لمضمون الفعل بعدها في كمية العمل المنجز.

وأيد أبو علي الفارسي كونها للتقليل، فقال: ((وهي في التقليل نظير (كم) في التكثير. فإذا دخلت على النكرة الظاهرة لزمتها الصفة))[6]، ومعنى ذلك أنّها مع النكرات تكون للتقليل، وقال ابن بابشاذ: ((ربّ معناها التقليل، والتقليل يتصور في

(1) العين: 8 / 258، مادة (ربّ).
(2) المقتضب: 4 / 289 – 290.
(3) المصدر السابق: الصفحة نفسها.
(4) الأصول في النحو: 1 / 416.
(5) اللمع في العربية: 74، وينظر: المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني: 69، وينظر: الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: 109.
(6) الإيضاح العضدي: 1 / 251.

النكرات الشائعات ولا يتصور في غيرها))[1]؛ لأنها مع النكرات تذكر أحداً من مجموع، وقال ابن فضال المجاشعي: ((إن معناها التقليل ولا تدخل إلا على نكرة أو على مضمر يشترط تفسيره))[2]. ومفسره نكرة أيضاً كـ(ربّه رجلاً).

أمّا ابن عصفور فإنه قد ردّ على الذين يذهبون إلى أنها للتكثير في موطن المباهاة والافتخار قائلاً : ((الذي يدل على أن (ربّ) إنما وقعت للمباهاة من حيث يكون فيها التقليل أن (ربّ) إذا كانت لغير مباهاة وافتخار إنما تكون للتقليل في كلامهم، فوجب فيها إذا كانت للافتخار أن تكون على حسبها إذا كانت لغير افتخار من إرادة التقليل بها))[3]، أمّا المالقي فقد قال: ((هي حرف يكون لتقليل الشيء في نفسه ويكون لتقليل النظير، فالتي لتقليل الشيء في نفسه نحو قول الشاعر:

أَلاَ رُبَّ مولــودٍ ولَيــسَ لَهُ أَبٌ وَذي وَلَدٍ لَمْ يَلْــدَهُ أَبوانِ

وذي شامة سوداءَ في حُرِّ وجْهِهِ مُجلَّلةً لا تنقضي لزمانِ

فالمولود الذي ليس له أب عيسى عليه السلام، وذو الولد الذي لم يلده أبوان هو آدم عليه السلام، وذو الشامة السوداء في حر وجهه هو البدر... فهذه الثلاثة ليس لها نظير في الوجود))[4]. بمعنى أنّ هذه الثلاثة ذكرت وهي قليلة متفردة، ورجّح المرادي أن تكون للتقليل، فبعد أن أورد آراءَ مختلفة للنحويين قال: ((والراجح في هذه الأقوال ما ذهب إليه الجمهور، أنها حرف تقليل. الدليل على ذلك أنها قد جاءت في مواضع لا تحتمل إلا التقليل، وفي مواضع ظاهرها التكثير وهي محتملة لإرادة التقليل بضربٍ من التأويل، فتعين أن تكون حرف تقليل))[5]؛ فجزم على أنها للتقليل مؤيداً رأي أغلب النحويين فيها.

ودلالة (ربّ) على التقليل مسألة معنوية ترتبط بالمعنى المراد والمُبَيَّن بوساطتها، خصوصاً إذا عَلِمْنا أنّ العربي دقيق في تعبيره يبحث عن الدقة والتمكن أينما يجدها يأتِ بها. فهو يريد أن يخصِّص ويحدِّد بأقل نضير مثلًا لتمكين المعنى عند السامع بشيء من الدقة والضبط في الكلام الموجز الدال على المعنى ببيان نوع قريب وقليل محدد للدلالة عليه، وهذا ما فَطَنَ له النحويّون من قَبْلُ، ((فمن المواضع التي وقعت فيها (ربّ) للتقليل والتخصيص، على حقيقة وضعها، قول العرب إذا مدحوا الرجل: رُبَّ رجلًا، وهو شبيه بقولهم: للهِ دَرُّهُ رجلًا. وهذه مسألة: قد اتفق عليها الكوفيون والبصريون، ونصّ عليها سيبويه في كتابه. وهذا تقليل محض لا يتوهّم فيه كثرة؛ لأن الرجل لا يمدح بكثرة النظراء، والأشباه، وإنما يمدح بقلة النظير، أو عدمه بالجملة، ولذلك قالوا في التعجّب: إنه ما خفي سببه، وخرج عن نظائره. وإنما يريدون بقولهم: (ربه رجلاً) أنّه قليل غريب في الرجال، فكأنهم قالوا: ما أقلّه في الرجال، وما أشدّه فيهم))[6]، وقد اشتهر عند أغلب النحويين أنّها للتقليل فقط، قال أبو البركات الأنباري: ((وأما (رُبَّ) فمعناها التقليل))[7]، ولم يشرك معها معنًى آخر غير التقليل.

والقول في (ربّ) في ما قلناه سابقًا كلّه – نعني من ناحية الدلالة والعمل – هو الرأي الغالب الذي قال به البصريون. ولعل القول إن (ربّ) تدلّ على التقليل قول عامة النحويين من بصريين وكوفيين، جاء في الأصول: ((وأما الكوفيون ومن ذهب مذهبهم فيقولون: ربّ وضعت على التقليل نحو: ما أقل من يقول ذاك، وكم وضعت على التكثير نحو قولك: ما أكثر من يقول ذاك))[8]، فيكون ذلك ما قارب لإجماع من النحاة على عملها ودلالتها. ولم يخرم ذلك إلا ثلة قليلة جدًا في الرأي القائل بعكس ما هو مشهور من دلالتها على التقليل، وأنها يمكن أن تدلّ على التكثير أيضًا.

وقد اختلف النّحويّون في معنى (رُبّ) على أقوال [9]:

(1) شرح المقدمة المحسبة: 1 / 239.
(2) شرح عيون الإعراب: 192.
(3) شرح جمل الزجاجي: 1 / 501.
(4) رصف المباني في شرح حروف المعاني: 188 – 189.
(5) الجنى الداني في حروف المعاني: 418.
(6) إيضاح شواهد الإيضاح: 1 / 291.
(7) أسرار العربية: 195.
(8) الأصول في النحو: 1 / 418.
(9) يُنظر: الجنى الدّاني في حروف المعاني: 439، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 4 / 174.

1- الأوّل: أنّها للتّقليل دائمًا؛ وهو مذهب الجمهور.

2- الثّاني: أنّها للتّكثير دائمًا.

3- الثّالث: أنّها تكون للتّقليل والتّكثير.

4- الرّابع: أنّها أكثر ما تكون للتّقليل، والتّكثير بها نادر.

5- الخامس: أنّها أكثر ما تكون للتّكثير، والتّقليل بها نادر.

6- السّادس: أنّها حرفُ إثباتٍ، لم يوضع لتقليل ولا تكثير، بل ذلك مستَفادٌ من السِّياق.

7- السّابع: أنّها للتّكثير في موضع المُباهاة والافتخار.

8- الثّامن: أنّها لمُبْهَم العدد؛ تكون تقليلاً وتكثيرًا.

والراجح الذي عليه أغلب النحويين أنّها حرفٌ دالٌّ على التقليل فقط، وما سوى ذلك فدلالات سياقية يوقف عليها ضمن سياقها الواردة فيه.

ثانياً: دلالة (قد)

(قَدْ) حرف غير عامل ومدخوله الفعل فقط، ودلالته تكون على معنيين بحسب الفعل الداخل عليه. فإن دخل على الفعل الماضي فهو يدل على التحقيق بمعنى شدة تحقق الفعل بعده. وإن دخل على الفعل المضارع فهو يدل على التقليل، بمعنى عدم تحقق معنى الفعل بعده إلا بشيء قليل جداً، قال الزمخشري: ((قد للتقليل: وتكون للتقليل بمنزلة (ربّما) إذا دخلت على المضارع كقولهم: إنّ الكذوب قد يصدق))[1]، وبين التحقيق والتقليل شيء مشترك هو أن قيمة الفعل في كمية تحقّقه فإن (قد) مع الفعل الماضي يحقق هذا المعنى بدقة. ولا يحققه كاملاً مع الفعل المضارع الذي يكون دالاً على المدة الزمنية الآنية أو التي ستأتي فيضعف تحقق الفعل لذلك.

وليس كل فعل يصلح لدخول (قد) عليه، بل لا بدّ من توافر شروط فيه كما نصَّ النحويون، ومنهم الرماني بقوله: ((إذا دخلت على المستقبل دلّت على التوقع والتقليل كقولك: قد يفعل وقد يخرج، أي ذلك قليل منه، وقد تستعمل في أن الأمر يجوز أن يقع ويجوز أن لا يقع))[2]، ومنهم الزمخشري، قال: ((تكون للتقليل بمنزلة ربما إذا دخلت على المضارع))[3]، وقال ابن مالك: ((تدخل على فعلٍ ماضٍ متوقع لا يشبه الحرف لتقريبه من الحال، أو على مضارع مجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس لتقليل معناه))[4]، وذكر الرضي أنه: ((يضاف إلى التحقيق في الأغلب التقليل، نحو: (إنّ الكذوب قد يصدق) أي بالحقيقة يصدر منه الصدق وإن كان قليلاً، وقد تستعمل للتحقيق مجرداً عن معنى التقليل نحو ﴿ **قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ** ﴾ [5]، وتستعمل أيضاً للتكثير في موضع التمدح))[6] فجمهور النحويين يرى أنها للتقليل.

ثالثاً: دلالة (ربّما)

لقد تكلم سيبويه عن اتصال (ما) الكافة بـ(ربّ) وأمثالها قال: ((جعلوا (ربَّ) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة، وهيؤوها ليذكر بعدها الفعل؛ لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى (ربّ يقول) ولا إلى (قلَّ يقول) فألحقوهما (ما) وأخلصوهما للفعل))[7]. وقال المبرد : ((ولا تقع (ربَّ) على الأفعال إلا بـ(ما)... ولو حذفت منها (ما) لم تقع إلا على الأسماء النكرات، نحو: ربَّ رجلٍ يا فتى))[8]، فبوجود (ما) تحقق دخول (ربّ) على الأفعال للتوسع في التعبير وإظهار المعاني المراد بها للتقليل مع الفعل، وشرح ابن السراج

(1) المفصل في صنعة الإعراب: 433.
(2) معاني الحروف: 99.
(3) المفصل في صنعة الإعراب: 433.
(4) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 242 – 243.
(5) البقرة: من الآية: 144.
(6) شرح الرضي على الكافية: 388.
(7) كتاب سيبويه: 3 / 115.
(8) المقتضب: 2 / 48.

هذا المعنى فقال: ((أن تصلها فتستأنف ما بعدها وتكفها عن العمل، فتقول: ربما قام زيد، وربما قعد، وربما زيد قام، وربما فعلت كذا ولما كانت (ربَّ) إنما تأتي لما مضى، فكذلك (ربَّما) لما وقع بعدها الفعل كان حقه أن يكون ماضياً، فإذا رأيت الفعل المضارع بعدها، فثم إضمار كان))[1]، وهذا المعنى المراد يكون على شاكلة (ربّ) في الجمل التي تدلّ على التقليل به، أي إن الجملة بعد (ربّما) فيها معنى التقليل أيضاً، والفارق بين (ربّ) التي للتقليل و(ربّما) الدالة على التقليل أيضاً أنّ (ربّ) مختصة بالدخول على الاسم فقط، في حين يكون دخول (ربّما) على الاسم وعلى الفعل أيضًا فهي أوسع وأكثر دلالة من (ربّ).

رابعاً: دلالة (كم) الخبرية

من المعروف أنّ (كم) تدلّ على التكثير في الأسلوب الخبري الذي يناظر الأسلوب الاستفهامي المعروف فلو قيل لك: كم رجلاً لقيتَ فإنّ هذا سؤال لا بدّ عليك من الإجابة عليه بالتعيين وذكر العدد. أما لو قيل لك: كم رجلٍ لقيتَ فلا سؤال ههنا، والجواب غير متعيّن بل الكلام دالٌ على التكثير حصراً.

ولكن من النحويين من يرى أن (كم) لها دلالة على التكثير قال ابن الوراق: ((لما كانت (كم) تقع في الاستفهام للتكثير والتقليل، صار متوسط الحكم بين القليل والكثير، فجعل لها حكم الأعداد المتوسطة بين الكثيرة والقليلة))[2]، فهذا الكلام لا ينصّ على جعلها للتقليل في الأسلوب الخبري؛ فربّما دلّ كلامه على جعلها للتقليل في الأسلوب الاستفهامي لأنّ التعيين فيه، فيه معنى التقليل وهذا أيضاً يأتي من باب المغايرة بين الأسلوبين فإن دلّ الأسلوب الخبري على التكثير دلّ الأسلوب الاستفهامي على التقليل.

ولعل بعض النحويين يرى أن الدلالات تتعاقب بالأدوات فما دلّ على التكثير في موضع دلّ على التقليل في موضع آخر، واشتهر ذلك في (ربّ) التي تدلّ على التقليل و(كم) التي تدلّ على التكثير فهما قد يدلان على عكس معانيهما في مواضع. والسياق والمعنى هما اللذان يعرفاننا بذلك، قال أبو علي القيسي: ((وكذلك يستعيرون (كم) في موضع التقليل، على وجه الهزء، فيقولون: كم بطلٍ قتل زيد، وكم ضيفٍ قرى، وهو لم يقتل بطلاً قط، ولم يقر ضيفاً، فيكون أبلغ من قولهم: هو جبان، وهو بخيل))[3]، وهو معنى دلالي يفهم من النصّ بالنظر في سياقه.

خامساً: دلالة (إنّما)

من جميل ما ذكره النحويون في هذا الجانب قول ابن السراج: (((إنَّما) إذا رفعت ما بعدها يصير فيها معنى التقليل، تقول: ﴿ **إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ** ﴾ [4]، إذا أردت التواضع))[5]، وذكر ابن الوراق وجوهاً عدّدها ردّاً على: ((أن بعض النحويين يعتقد أن (ما) في قولك: إنما زيد قائم، وما أشبهها من أخواتها اسم، وموضعه نصب، والجملة التي بعدها في موضع الخبر، وشبه ذلك بالهاء التي هي ضمير الأمر والشأن، نحو قولك: إنه زيد قائم))[6]، فذكر ابن الوراق من تعليقه في الوجه الثالث: ((أن (ما) إذا أدخلت على (إنّ) غيرت معناها، ويدخلها معنى التقليل كقولك: إنّما زيد قائم، وهذا أن (ما) تستعمل إذا ذكرت لزيد أحوال، فتخص أنت بعضها، وتقصد بذلك إلى بعض أحواله))[7]، وقال ابن السيد البطليوسي أيضاً: ((إنما عند البصريين لها معنيان: أحدهما: تحقير الشيء وتقليله. والثاني: الاقتصار عليه. فأما احتقار الشيء وتقليله، فكرجل سمعته يزعم أنه يهَب الهبات ويواسي الناس بماله، فتقول إنما وهبتَ درهماً، تحتقر ما صنع، ولا تعتدّه شيئاً. وأما الاقتصار على الشيء، فنحو رجل سمعته يقول: زيد شجاع وكريم وعالم. فتقول: إنما هو شجاع. أي ليس له من هذه الصفات الثلاث غير الشجاعة))[8]. وربما زدنا

(1) الأصول في النحو: 1 / 419، وينظر: الإيضاح العضدي: 1 / 253 – 254.
(2) علل النحو لابن الوراق: 263.
(3) إيضاح شواهد الإيضاح: 1 / 303.
(4) الكهف: من الآية: 110، وتمام الآية: (**قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ**)
(5) الأصول في النحو: 2 / 220.
(6) علل النحو لابن الوراق: 220.
(7) المصدر السابق: 221.
(8) الاقتضاب في أدب الكتاب: 1 / 55.

عليها قوة الكلام الملقى أيضاً إذ تنفع (إنّما) هذا المعنى إذا كان الكلام ملقى للتوكيد في الخبر المطروح في الجملة بعدها قال تعالى: ﴿ **إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا** ﴾ [1] ففي هذه الآية خبرٌ ملقًى على سبيل التوكيد وليس فيه تقليل ولا اقتصار وإنما ذكرت (إنّما) معه للتوكيد. فقوله (تحقير الشيء وتقليله) قد يعنى بالتحقير التقليل، وهو إذ ينكر التحقير فإنما هو يحدد دلالة (إنّما) على التقليل أيضاً، قال أحمد بن فارس: ((قال قوم: إنما معناه التحقير. تقول: (إنما أنا بشر) محقراً لنفسك. وهذا ليس بشيء. قال الله جل ثناؤه: ﴿ **إِنَّمَا اللهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ** ﴾ [2]، فأين التحقير هاهنا ؟))[3]، فدلالتها على التقليل والاقتصار والتوكيد والتوكيد من دلالاتها الثابتة في هذا التركيب.

سادساً: دلالة (بما)

ممّا ذُكر في اللغة والنحو قولهم في (بما) إنها تدلّ على التقليل، ولعل الشواهد على هذا المعنى قليلة،ومما ذكر لها شاهدًا قول الشاعر:

فلئن صرت لا تحير جوابا... لبما قد ترى وأنت خطيب

قال ابن مالك: ((وتزاد بعدها (ما) كافة وغير كافة. وكذا بعد (ربّ) والباء. وتحدث في الباء المكفوفة معنى التقليل))[4]، التقليل))[4]، وقال أيضاً: ((وقد تحدث زيادة (ما) مع الباء تقليلاً، وهي لغة هذيلية. وإليها أشرت بقولي: وقد ترد الباء (ما) كـ(ربّما)))[5]، وأشار ابن هشام الى ذلك فقال: ((ذكره ابن مالك وأنّ (ما) الكافة أحدثت مع الباء معنى التقليل))[6]، وأرى أن يكتفى بهذا المثال في توضيح هذا المعنى؛ لأّن النحويين إنما يعدونها عند ذاك صلة غير ذات أثر أي زائدة بين الجار الذي هو الباء والمجرور بعدها ففي قوله تعالى: ﴿ **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ** ﴾ [7]، قال الفراء: ((العرب تجعل (ما) صلة فِي المعرفة والنكرة واحداً))[8]، وقال الزجاج: (((ما) بإجماع النحويين ههنا صلة لا تمنع الباءَ من عملها فيما عملت. المعنى فبرحمة من الله لنت لهم. إلا أن (ما) قد أحدثَتْ بدخُولها توكيد المعنى))[9]، وبهذا يتضح تفرد بعض النحويين في عدّ (بما) من من أدوات التقليل بعد عدّها مركبةً من الباء و (ما) الكافة.

المطلب الثاني: دلالة الوظيفة النحوية على التقليل

كثيرة هي الأسماء التي تدل على التقليل ولعل من أشهرها: بعض ونتفة وقليل وجزء وأمثال ذلك، وسنركز في هذا البحث على المعاني الدالة على التقليل من دون النظر إلى الألفاظ الدالة على التقليل؛ لأنها كثيرة وموضوعها لغوي بحت وليس نحويًّا خالصًا، ويمكن دراسة هذه الألفاظ في بحث مستقل وفيه فائدة كبيرة.

أولاً: دلالة (المعرفة)

المعرفة هي الاسم الذي تخصص بنوع مخصص أزال شموله، وقلّل تعميمه وحدّد مدلوله لينطبق على شيء واحد معروف. فالفرق بين النكرة والمعرفة أن النكرة اسم دلّ على معين وشاع في كثير، وانطبق على مصاديق متعددة. أما المعرفة فهو اسم تحدد بمحدد معين جعله مطابقاً لمصداقه لا يتجاوزه إلى غيره.

وهنا نودّ أن نقول: إن المعرفة محدّدة معروفة. والنكرة محدّدة أيضًا، ولكنها انطبقت على كثير فضاع تحديدها بكثرة هذا الانطباق على الكثير. فشمل مدلولها مصاديق كثيرة. فقولنا: (كتبت بالقلم) فيه تحديد من المعرفة التي في (القلم)؛ لأنه معرف

(1) المائدة: من الآية: 55.
(2) النساء: من الآية: 171.
(3) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: 134.
(4) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 147.
(5) شرح الكافية الشافية: 2 / 817.
(6) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 1: 408.
(7) آل عمران: من الآية: 159.
(8) معاني القرآن: 1 / 244.
(9) معاني القرآن وإعرابه: 1 / 482.

بـ(ال) العهدية فلا يتصور أن تكون الكتابة بما فيه (ال) الجنسية. أما عند قولنا: (كتبت بقلم) فالتحديد ضاع بانطباق لفظة (قلم) على كثير من المصاديق التي تشكل (قلم) في مدلولها. ومع هذا فإن الكتابة قد حصلت بقلم واحد لا غير. فالنكرة هنا دلت على كثير؛ ولكن الجملة تطلب واحداً فقط من هذا الكثير. فالنكرة في الجملة خصوصاً تدل على واحد بعينه لكنه لا يظهر؛ لدلالة النكرة عموماً على كثير لا يتحدد إلا بالتعيين.

فعلى هذا تكون النكرة قد دلت على التكثير. والمعرفة على عكس ذلك دلت على التقليل من تركيبها الذي يحدد المصاديق وينطبق على واحدٍ منها بالضبط.

وعلّل أبو البركات الأنباري هذا الأمر بقوله: ((وأما اختصاصها بالتنكير فيهما جميعاً؛ فلأن (كم) لما كانت للتكثير، والتكثير والتقليل لا يصح إلا في النكرة لا في المعرفة؛ لأن المعرفة تدل على شيءٍ مختص، فلا يصح فيه التقليل ولا التكثير))[1]، وقال عباس حسن: ((المعرفة تدل على التعيين))[2]، وقال في موضع آخر: ((المعرفة تدل على معين))[3]، فهذا المعيّن لا بدّ أن يكون قليلاً في جنسه أو نوعه أو معناه على عكس النكرة التي تدلّ على التكثير من دلالتها على الكثير في جنسه أو نوعه أو معناه.

ثانياً: دلالة (جموع القلّة)

دأب النحويون والصرفيون على تقسيم الجمع على قسمين هما: جمع القلة وجمع الكثرة، وقسّمها النحويون على اعتبار معين هو ما دلّ على القليل وما دلّ على الكثير، فجموع القلة ((هي التي تصدق على ثلاثة إلى عشرة، وأوزانها أربعة... هي (أفعل) و(أفعال)، و(أفعلة)، و(فعلة). وجموع الكثرة هي التي تصدق على عشرة إلى غير نهاية وأوزانها كثيرة جداً. واختُلف في الفرق بين النوعين، فقيل: إن جموع القلة تدلّ على ثلاثة إلى عشرة، وإن جموع الكثرة تدل على عشرة إلى ما لا نهاية، وهذا ما ذهب إليه سيبويه، وقيل: إنها تدل على ثلاثة إلى مالا نهاية))[4]، فجموع القلة تدلّ على العدد القليل، ومدلولها على التقليل في ذلك يوائم دلالاتها على التعيين المحدد من الأشياء التي تكون قليلة معدودة. والصيغ التي وجدت لها صيغ قليلة بالقياس من جموع الكثرة لدلالة الأخيرة على التوسع والعدد القليل المتكاثر أو الكثير أو الكثير جداً فاحتاجت صيغاً كثيرة للدلالة عليها على عكس جموع القلة. الدالة على العدد القليل فقط.

قال سيبويه في باب تحقير ما كسر عليه الواحد للجمع: ((اعلم أن كل بناء كان لأدنى العدد فإنك تحقِّر ذلك البناء لا تجاوزه إلى غيره، من قبل أنك إنَّما تريد تقليل الجمع، ولا يكون ذلك البناء إلاَّ لأدنى العدد))[5]، فتقليل الجمع سيكون بدلالة بعض الصيغ عليه، وهي صيغ جموع القلة، وقال أيضًا: ((واعلم أنّ لأدنى العدد أبنيةً هي مختصَّة به، وهي له في الأصل، وربَّما شركه فيه الأكثر، كما أنَّ الأدنى ربَّما شرك الأكثر. فأبنية أدنى العدد أفعلٌ نحو: أكلبٍ وأكعبٍ. وأفعالٌ نحو: أجمالٍ وأعدالٍ وأحمالٍ، وأفعلةٍ نحو: أجربةٍ وأنصبةٍ وأغربةٍ. وفعلةٌ نحو: غلمةٍ وصبيةٍ وفتيةٍ وإخوةٍ وولدةٍ. فتلك أربعة أبنية، فما خلا هذا فهو في الأصل للأكثر وإن شركه الأقل))[6]، والجمع يدل على التكثير فإن أردت أن تدلّ به على التقليل صغرته ليكون في تصغيره هذا دالاً على أقل العدد، جاء في شرح التصريح: ((وخصّت هذه الأوزان الأربعة بالقلة؛ لأنها تصغر على لفظها نحو: أكيلب وأجيمال وأحيمرة وصبية بخلاف غيرها من الجموع، فإنها ترد إلى واحدها في التصغير))[7]، وهي صيغ لجموع القلة وإن جاز أن تدلّ على العدد الكثير الذي يمكن أن يفهم من سياق الجملة وترتيب الكلام فيها.

(1) أسرار العربية: 217.
(2) النحو الوافي: 1 / 212.
(3) المصدر السابق: 3 / 541.
(4) أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 294.
(5) كتاب سيبويه: 3 / 489.
(6) كتاب سيبويه: 3 / 490.
(7) شرح التصريح على التوضيح: 2 / 520.

ثالثاً: دلالة (المفرد و التثنية)

المفرد عموماً يدل على التقليل؛ لأن الاسم على هذا دالّ على أقل العدد. فالجمع يدل على التكثير والمثنى متوسط في ذلك، والمفرد مجزوم به أنه دالّ على التقليل. والاختلاف في التثنية هل هي أقل الجمع ؟ [1] أو هي موافقة ومقاربة للمفرد على اختلاف عند العلماء.

وحين تكلم أبو علي القيسي عن تثنية الجمع وجمعه في قول الشاعر:

تبقَّلتْ في أول التَّبقُّلِ... بين رماحيْ مالك ونهشلِ

والفرق بين التثنية والجمع، قال: ((ووجه ذلك، أنه أنزله منزلة القطيعين والنوعين والجنسين، وما أشبه ذلك، مما يصور لك معنى التثنية فيه، لأنه لا يجوز تثنية المجموع غالباً، لأنه نقض الغرض؛ لأنّ الجمع يفيد التكثير، والتثنية تفيد التقليل، فليس ذلك مثل جمع الجمع؛ لأن من جمع الجمع فائدة التكثير والمبالغة))[2]، فهذا القول يفيد في تحديد أنّ التثنية تقارب التقليل، ولا تقارب التكثير والمبالغة؛ فهي تقرب من المفرد. والمفرد دالٌّ على التقليل في الكلام طبعًا.

رابعاً: دلالة (التصغير)

قال سيبويه في باب (تحقير ما كسر عليه الواحد للجمع): ((اعلم أنّ كلّ بناء كان لأدنى العدد فإنك تحقّر ذلك البناء لا تجاوزه إلى غيره، من قبل أنّك إنَّما تريد تقليل الجمع، ولا يكون ذلك البناء إلاَّ لأدنى العدد))[3]، وهو يعني بالتحقير التصغير، يريد أنك متى صغّرت فإنك بينت بتصغيرك هذا أقل العدد. وقال سيبويه يوضح هذا المعنى: ((وسألت الخليل عن تحقير الدُّور، فقال: أردُّه إلى بناء أقلّ العدد؛ لأنّي إنما أريد تقليل العدد، فإذا أردت أن أقلله وأحقره صرت إلى بناء الأقلِّ، وذلك قولك: أديئرٌ))[4]، فهو يريد أقل العدد في الجمع كأن الجمع فيه كثرة فأراد أن يقول أقلّه بلفظة واحدة.

والتحقير أو التصغير معنى يكون بتبديل الصيغة وتغيير ما يتطلب تغييره لتكون مهيئة للدلالة على القلة، قال السهيلي: ((التصغير عبارة عن تغيير الاسم ليدل على صغر المسمى وقلة أجزائه، إذ الكبير ما كثرت أجزاؤه، والصغير بعكس ذلك))[5]، والجمع يدل على التكثير فإن أردت أن تدلّ به على التقليل صغرته ليكون في تصغيره هذا دالًّا على أقل العدد، جاء في شرح التصريح: ((وخصّت هذه الأوزان الأربعة بالقلة؛ لأنها تصغر على لفظها نحو: أكيلب وأجيمال وأحيمرة وصبية بخلاف غيرها من الجموع فإنها ترد إلى واحدها في التصغير. وتصغير الجمع يدل على التقليل))[6]، فإن التصغير فيه معنى من أثر اللفظ المركب على هذه الهيئات الثلاث المعروفة، وهو يكون في الأسماء فقط ولها عند ذلك دلالاتها على التقليل، جاء في الانصاف: ((فإن التصغير على اختلاف ضروبه... فإنه يتناول الاسم لفظًا ومعنًى))[7] وقد ذَكَرَ من هذه الضروب ((التقليل، كقولك دُرَيْهِمَات))[8]، فإن في التصغير معنى التقليل ملحوظاً من شكل الصيغة ومعناها؛ والسبب في ذلك ((أن التصغير هو تقليل أجزاء المصغر))[9]، في الشكل ويلحق المعنى الشكل.

وللتصغير ضروب كثيرة، وجميعها دالة على تقليل الشيء وضآلة حجمه أو فعله، فمن ضروب التصغير [10]:

1.. التحقير: وهو أن يكون التصغير لمجرد التحقير والانتقاص من صاحب الاسم المحقّر، كقولك: رُجَيْل. فإن في هذا التعبير واللفظ تقليل لشأن المخاطب به، أو الموصوف به.

(1) ينظر: الإيضاح في علل النحو: 137.
(2) إيضاح شواهد الإيضاح: 2 / 828.
(3) كتاب سيبويه: 3 / 489.
(4) المصدر السابق: 3 / 490.
(5) نتائج الفكر في النَّحو: 70.
(6) شرح التصريح على التوضيح: 2 / 520.
(7) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: 1 / 113.
(8) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.
(9) نتائج الفكر في النَّحو: 71.
(10) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: 1 / 113.

2.. التقليل: ومعناه أن الاسم المصغّر يدل على العدد القليل في الجمع، كقولك: دُرَيْهِمَات. والمعنى أن لفظة الدراهم أخذ منها (دُرَيْهِمَات) ليدل على أقل العدد من الدراهم.

3.. التقريب: وهو أن يدل الاسم المصغّر على قرب شيء، كقولك: وصلت قُبَيْل المغرب. والأصل في الكلام: وصلت قبل المغرب، ليكون المعنى أني وصلت قبل المغرب من غير تحديد للوقت. فلما قال: وصلت قُبَيْل المغرب فإن المعنى الجديد يدل على أن الوصول كان بوقت قليل جداً من المغرب.

4.. التعطف: ومعناه أن الاسم المصغّر يدل على الترفق والدّعة والتليّن، كقوله صلى الله عليه وآله وسلم: (أُصَيْحَابي) [1] أي هم أصحابي القريبون جدًا مني، وكأن الفاصلة بيننا قليلة جدًا.

5.. التعظيم: وهو معنى غريب ومناقض لما قيل سابقاً، ولعل مرده اختلاط الدلالة، أو مساواتها، أو غير ذلك. فالعربي دقيق جداً في التعبير ولا يخونه تعبيره إطلاقًا، وإنّما سمع من العرب هذا المعنى كقول الشاعر:

وكل أناس سوف تدخل بينهم دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ منها الأنامل

يريد الموت، ولا داهية أعظم من الموت، ولعل تصغيره إياها هنا للدلالة على قربها من الناس، أو دقّتها فلا تكاد تبين حتى تطلع. أو غير ذلك.

6.. التمدّح: كقول الحُبَاب بن المنذر يوم السَّقِيفَة: ((أنا جُذَيْلُهَا المُحَكَّكُ، وعُذَيْقُهَا المُرَجَّبُ))[2]، وهو في نظرنا من باب الدلالة المقلوبة، فهو في موضع المدح لنفسه يصغرها والأولى أنّه كان لابدّ يكبرها ويهولها أمام السامع. وإنّما صغّرها لسيطرته وقوة شخصيته فهذا الأمر عنده هيّن صغير جداً.

المطلب الثالث: دلالة الأفعال تدل على التقليل

عرفنا في مبحث الأسماء أن هناك أسماء كثيرة تدل على التقليل وقلنا حينها إن هذه الأسماء لا بدّ أن تدرس وحدها؛ لأنّ دلالاتها لغوية بحتة، في حين تكون دلالات الحروف والأدوات والأفعال أيضاً دلالات نحوية خالصة؛ لهذا بحثنا عن بعض الأفعال التي تكون دالة على التقليل فلم يفلح بحثنا عن شيء سوى فعل واحدٍ يتيم وهو (قلّما) ووضعنا كلامنا عليه فقط في موضوع دلالة الأفعال على التقليل.

دلالة (قلّما)

يرى عباس حسن أن الأفضل في استعمال (قلما) أن يقتصر على معنى التقليل منعاً من التوهم، يقول: ((تستعمل: (قلّما) في أغلب الأساليب لإثبات الشيء القليل... وقد تستعمل في بعض الأساليب للنفي المحض، فتكون حرفاً نافياً لا فعلاً، مثل: (ما) النافية، و(لا) النافية نحو: قلّما يسلم السفيه من المكاره. أي ما يسلم... ولا بدّ في استعمالها حرف نفي من وجود قرينة تدل على هذا. والأحسن ترك هذا الاستعمال القليل – بالرغم من جوازه – فراراً من اللبس))[3].

وعد ابن هشام الأنصاري (ما) زائدة كافة عن عمل الرفع أي طلب الفاعل، وهي مع الأفعال لا تتصل إلا بثلاثة هي: قل وكثر وطال، وعلة ذلك كما يرى ابن هشام ((شبههن بِرَبّ وَلَا يدخلن حِينَئِذٍ إِلَّا على جملَة فعلية صرح بِفِعْلِهَا))[4]، وشرح الدسوقي هذا الكلام؛ ليوضح وجه الشبه بقوله: ((قوله (شبههن بربّ) أي في الدلالة على القلة أو الكثرة والتصدير أول الكلام، فـ(قلَّ) تدل على القلة، و(كثر وطال) يدلان على الكثرة))[5]، وشرح الشيخ خالد الأزهري قول المصنف:

والواو كالفا إن تفد مفهوم مع...

(1) ينظر: الجامع المسند الصحيح: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري: 6 / 55.
(2) المصدر نفسه: 8 / 168.
(3) النحو الوافي: 2 / 72، الهامش 3.
(4) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 1 / 403.
(5) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 416.

فقال: ((فالنفي يشمل ما كان بحرف، أو فعل، أو اسم، وما كان تقليلا مرادًا به النفي. فالأول: نحو: ﴿ **لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا** ﴾ [1]، والثاني نحو: ليس زيد حاضرًا فيكلمك. والثالث: نحو أنت غير آت فتحدثنا. والرابع نحو: قلما تأتنا فتحدثنا))[2]، ويرى الدكتور خليل عمايرة أنّ ما يسميه النحويون أفعالاً ماضية (قلما وكثرما وطالما) هي في حقيقة أمرها ليست بأفعال، فلا تشير إلى زمن ولا إلى حدث، وهما الركيزتان الأساسيتان اللتان لا بدّ من توفرهما ليكون الفعل فعلاً. فالجملة في قول الشاعر:

قلّما يبرح اللبيب إلى ما يورث المجد داعياً أو مجيبا

هي في الأصل: يبرح اللبيب إلى ما...، أراد المتكلم أن يحدد هذا الإطلاق في المعنى، فوضع أداة تفيد ذلك هي (قلما)، فـ(قلَّما) ليست هي: قل + ما، إذ إن (قلّ) كما في قولنا: قلَّ مالي... هي فعل ويحتاج إلى فاعل، ومن الخلط أن نعدَّ (قلما وطالما وكثرما)، مأخوذة من (قلَّ وطال وكثر) التي هي أفعال [3].

ويلاحظ على هذا الكلام أنه رفض ما قرره القدماء من فعلية هذه الأفعال، لكنه لم يحدد لنا ما هذه الألفاظ التي أنكر فعليتها.

أما إشارته إلى كونها أداة فذلك لا يلغي أصلها الفعلي، والقدماء كانوا متنبهين إلى خصوصيتها بعد تركبها مع (ما) وإلى كونها نحت منحى الأدوات في تركبها الجملي.

وقد لاحظ ذلك النحويون، فعلّلوه بالاكتفاء، قال الخضري: ((لكن يرد على عمومه [4] أن بعض الأفعال لا يطلب فاعلاً فيحتاج لاستثنائه كالفعل المؤكد في نحو (أتاك أتاك اللاحقون) [5]، والمبني للمجهول، وكان الزائدة على الصحيح، والفعل المكفوف بما كقلما وطالما وكثرما، وقيل ما في ذلك مصدرية هي وما بعدها فاعل، وقال الشاطبي: إن قلما ترد لإثبات الشيء القليل))[6]، فالفعل قد يراد به الفعلية من دون لحاظ الفاعل لا على أنّه ليس له فاعلٌ بل على أنّه قد اكتفى بما تقدم من ذكرٍ له.

الخاتمة

إن موضوع التقليل في العربية موضوع مهم لا بدّ من دراسته دراسة مخصّصة تستوعبه وتحيط به وهو معنى من المعاني التي توفرها اللغة أي لغة. والعربية لم تبخل بشيءٍ في عمومياتها وتخصيصاتها. فقد وفّرت لنا أسلوبين جميلين ومهمين في موضوع التعميم والتحديد وهما التكثير والتقليل، وقد خلص البحث إلى نتائج نذكرها مرقمةً للسهولة والتقنين من مثل:

1: التقليل أسلوب نحوي ولغوي مهم في إظهار قيمة ما في الجملة من معنى دقيق يوفره الحرف أو المعنى أو الفعل ليفيد التقليل في المعنى المطروح.

2: يحصل التقليل بالحرف، وهو المميز في الدرس النحوي، وله حروف متعددة في ما رأينا في البحث، إلا أن الحقيقة هي أنّ (رُبّ) هي الحرف المميز لتأدية هذا المعنى بكفاءة وتمثل الشعراء بها في شعرهم كثيراً على وفق هذا المعنى.

3: جاءت بعض الحروف دالة على التقليل من وجود (ما) الكافة مع الحرف مثل (ربّما) و(إنّما) و(بما) فقد دلّت هذه التراكيب على التقليل دلالة إضافية على معانيها السابقة مثل التوكيد والجرّ، وإنّما الذي جعلها تدلّ على التقليل وجود الحرف الكاف عن العمل فأضاف دلالة جديدة، وهي في العموم تلحظ من خلال السياق في الغالب كما رأينا من توجه بعض النحويين لدلالتها في بعض النصوص.

---

(1) فاطر: من الآية: 36.
(2) شرح التصريح على التوضيح: 2 / 375، وينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 2 / 389.
(3) ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها: 141 – 142.
(4) أي كون أن لكل فعل فاعل.
(5) وهذا جزء من بيت شعري تمامه: (فأيّنَ إلى أيْن النَّجَاةُ ببغلتي أتاكِ أتَاكِ اللاّحقون احْبِسِ احْبِسِ)، قال ابن هشام: ((وكرر الفعل والمفعول في قوله قوله أتاك أتاك واللاحقون فاعل بأتاك الأول ولا فاعل للثاني لأنه إنما ذكر للتأكيد لا ليسند إلى شيء))شرح قطر الندى وبل الصدى: 291.
(6) حاشية الخضري على ابن عقيل: 1 / 360 – 361.

4: دلت بعض الحروف على التقليل، وذلك لشبهها بالحرف (رُبّ) الدالّ على التقليل بلحاظ أصل الوضع، مثل (قد) و(كم)، فإنّ دلالتها الجديدة حصلت بالتقريب لمعانيها من معنى (ربّ).

5: حصلت فروقٌ متعددة لهذه الحروف الدالّة على التقليل على الرغم من دلالتها جميعاً على التقليل، من مثل افتراق (ربّ) عن (ربّما) في أن (ربّ) لا تدخل إلا على الاسم في حين إنّ (ربّما) تدخل على الاسم والفعل معاً.

وافترقت (ربّ) عن (قد) في أن (ربّ) حرف دالٌ على التقليل مختص بهذا العمل فقط، في حين إنّ (قد) لا تدل على التقليل مطلقاً وإنما تدلّ عليه إذا كان مدخولها الفعل المضارع فقط.

وافترقت (ربّ) عن (كم) في أن (ربّ) تدل على التقليل مطلقاً في حين تدلّ (كم) على التكثير مطلقاً – أعني الخبرية – ولكن بعض النحويين رأى من خلال السياق أنّها تدلّ على التقليل في مواضع قليلة ومحدّدة. إلى غير ذلك.

6: أظهر البحث أنّ بعض الوظائف النحوية قد تدلّ على التقليل كما تدلّ على معانٍ أخرى فيها، مثل المفرد فإنّ دلالاته على التقليل مفهومة وغير مصرح بها؛ لأن المفرد يدلّ على الشيء القليل على عكس الجمع فإنّه يدل على الشيء الكثير.

ومثل المعرفة فإنّها تدل على التقليل على عكس النكرة التي تدلّ على الشيء الكثير بمعاينة أصل وضعها؛ لأنّ المعرفة تفيد التعيين والتحديد وهما صفتان مهمتان في تحديد التقليل.

ومثل التثنية وجموع القلة فإنّ السياق في الجملة يحدد دلالاتها على التقليل؛ لأنّهما يقربان من المفرد ويبتعدان عن الجمع وجمع الجمع ومنتهى الجموع.

ومثل التصغير؛ لأنه وضع للدلالة على التقليل والتحقير وإن كان هذا التقليل وهذا التحقير محبباً وعلى غير التقليل من الشأن.

7: رأى البحث أنّ فعلاً واحداً جاء في دلالته على التقليل في ما ذكر النحويون وهو الفعل (قلّما) في من عدّه فعلاً مكفوفاً بـ(ما) الكافة، أو في من عدّه تركيباً دالاً على التقليل أيضاً.

والحمد لله ربّ العالمين الذي أنار الدروب بالعلم ووفقنا لفهم محتوى اللغة ومكنونها وما فيها من تعابير دقيقة ومعانٍ مقنّنة يمكن حصرها معاً في موضوع واحد لمطابقة معانيها وتوائم دلالاتها

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- أبنية الصرف في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، ط/ 1، مكتبة النهضة، بغداد، 1966.
- أسرار العربية: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت: 577 هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط/ 1، 1999.
- الأصول في النحو: محمد بن السري بن سهل، أبو بكر النحوي المعروف بابن السراج (ت: 316 هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الاقتضاب في أدب الكتاب: عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت: 521 ه)، تح: د. مصطفى السقا، ود. حامد عبد المجيد الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط/ 1، 1981.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت: 577 هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط/ 1، 2003.
- إيضاح شواهد الإيضاح: أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (ت: ق 6هـ)، تح: د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط/ 1، 1987.
- الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي، تح: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط/2، 1416هـ.
- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي (ت: 337 ه) تح: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط/5، 1406هـ

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك (ت: 672 هـ)، تح: محمد بركات، دار الكاتب العربي، بيروت، 1967.
- الجامع المسند الصحيح: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط / 1، 1422هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني: حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ أبو محمد بدر الدين المرادي المصري المالكي (ت: 749 هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط / 1، 1992: 22.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: محمد بن مصطفى بن علي الخضري (ت: 1287هـ)، شرحها وعلق عليها: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط / 1، 1998.
- حاشية الدّسوقي على مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: مصطفى محمد عرفة الدسوقي (ت: 1230هـ)، ضبطه وصححه ووضع حواشيه: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط / 1، 2000.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي (ت: 702 هـ)، تح: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط / 2، 1985.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري (ت: 905 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط / 1، 2000.
- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير): عليّ بن مؤمن بن مُحمّد، ابن عصفور الإشبيلي (ت669هـ)، تح: د. صاحب أبو جناح، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1982.
- شرح الرضي على الكافية: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (ت: 686 هـ)، تصحيح وتعليق: د. يوسف حسن عمر، مط / جامعة قاريونس، ليبيا، ط / 1، 1978.
- شرح عيون الإعراب: أبو الحسن علي بن فضّال المجاشعي (ت: 479 هـ)، تح د. حنّا جميل حدّاد، مكتبة المنار، الأردن، ط/ 1، 1985.
- شرح قطر الندى وبل الصدى: عبد الله بن يوسف، جمال الدين ابن هشام (ت: 761 هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط / 11، 1963.
- شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، (ت: 672 هـ)، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط/1.
- شرح المقدمة المحسبة: طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت: 469 ه)، تح: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط /1، 1977.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: أحمد بن فارس بن زكرياء، أبو الحسين القزويني الرازي (ت: 395 هـ)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- في نحو اللغة وتراكيبها (منهج تطبيقي): الدكتور خليل أحمد عمايرة، جدة 1984.
- علل النحو لابن الوراق: أبي الحسن محمد بن عبد الله (ت: 381 هـ)، تح: د. محمود جاسم الدرويش، إبداع للطباعة، بغداد، 2003.
- العين: الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: 170 هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- كتاب سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر الحارثي بالولاء، الملقب سيبويه (ت: 180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط / 3، 1988.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أيوب بن موسى أبو البقاء الكفوي، (ت: 1094 هـ)، تح: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د / ت).

- اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
- معاني الحروف: علي بن عيسى أبو الحسن الرماني النحوي (ت 384 هـ)، تح: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، العزيزية، ط / 2، 1986.
- معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: 311 هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط / 1، 1988.
- معاني القرآن: يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور، أبو زكريا الديلمي الفراء (ت: 207 هـ) تح: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية، مصر، ط / 1.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف، جمال الدين ابن هشام (ت: 761 هـ)، تح: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط / 6، 1985.
- المفصل في صنعة الإعراب: محمود بن عمرو بن أحمد أبو القاسم جار الله الزمخشري (ت: 538هـ)، تح: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط / 1، 1993.
- المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: 285 هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المنصف شرح كتاب التصريف للمازني: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392 هـ)، دار إحياء التراث القديم، ط / 1، 1954.
- نتائج الفكر في النَّحو: عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، أبو القاسم السهيلي (ت: 581 هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط / 1، 1992: 71.
- النحو الوافي: عباس حسن (ت: 1398هـ)، دار المعارف بمصر، ط / 15.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911 هـ) تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د / ت).